



مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies - University of Karbala



العراق

في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:



العاصفة الحاسمة: العراق بين القتال
ضد تنظيم "داعش" والانهييار في أسعار النفط



الحرب على تنظيم "داعش" وخطاب "حالة الاتحاد"



نهاية أوبك



السنة الثانية

العدد (١٠٨)

الأحد: ٢٠١٥/٢/١

نشرة أسبوعية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ
وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا
خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿ال عمران / ١٩١﴾

فِي هَذَا الْمَجلد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

٣١

◆ ثلاثية محور الشر: الإرهاب
والدكتاتورية والحرب الاقتصادية

مقالات استراتيجية

٤١

◆ العاصفة الحاسمة: العراق بين القتال
ضد تنظيم "داعش" والانهيار في أسعار النفط

١٢١

◆ الحرب على تنظيم "داعش" وخطاب "حالة الاتحاد"

١٦١

◆ تراجع أسعار النفط، وقيمة العملة، والقوة الوطنية

١٩١

◆ لا خوف من أسعار النفط والانكماش

٢٠١

◆ نهاية أوبك

٢٢١

◆ الاعتداءات الأخيرة في باريس:
"ثلاثة أجيال من الجهاديين"

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

م.د. حيدر حسين آل طعمت

م.م. حيدر رضا محمد

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي دشر

الموقع الإلكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

آيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

م.م. علاء صالح عبيد

م.م. ضياء عماد عبد علي

ثلاثية محور الشر: الإرهاب والدكتاتورية والحرب الاقتصادية

الوطنية)، للكاتب (دانيال ملكيور)، نشر في (معهد أبحاث السياسة الخارجية)، وحاول كاتبه التأكيد على أن انخفاض سعر النفط قد يضر بالمصدرين وينفع المستوردين، إلا أن الضرر الحقيقي في اقتصاديات هذه الدول لا يمكن إدراكه إلا بعد رؤية تأثيره على قيمة عملاتها الوطنية.

المقال الرابع (لا خوف من أسعار النفط والانكماش)، للكاتب (راميش بونور)، ونشر في (معهد انتر برايز أمريكيان)، وحرص كاتبه على التأكيد بأن انخفاض أسعار النفط لن يؤدي إلى انكماش الاقتصاد الأمريكي على عكس دول أخرى، ويدعو بنك الاحتياطي الاتحادي الأمريكي إلى عدم إتباع سياسة نقدية مستعجلة.

المقال الخامس (نهاية أوبك)، للكاتب (جورج باري)، نشره (معهد بروكنغز)، ويؤكد كاتبه على أن نمو الإنتاج الأمريكي من النفط سيستمر، ويزداد العرض على الطلب في سوق النفط في الأمد القريب، فيما سيلحق الضرر

بحقول الإنتاج عالية الكلفة حتى تتوقف في مرحلة ما، وكل ذلك يجري مع عجز أوبك عن ضبط السعر العالمي للنفط.

المقال السادس (الاعتداءات الأخيرة في باريس: ثلاثة أجيال من الجهاديين)، للكاتب (جان بيير فيليو)، نشره (معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)، ويربط فيه الكاتب بين التنظيمات الإرهابية ووجود الأنظمة الدكتاتورية في الشرق الأوسط، فالأخيرة تستثمر وجود الإرهاب من أجل إطالة بقائها في السلطة، ودعم هذه الأنظمة من الغرب غير مقبول لارتداداته السلبية على أمنه مستقبلاً.

الشر لا يرتبط بدول وحضارات بعينها، بل له ظواهر ومواقف وقيم متى ما وجدت وجد الشر معها. القارئ الكريم، في هذا العدد من إصدار (العراق في مراكز الأبحاث العالمية) ستطلع على خمسة مقالات مهمة: المقال الأول (العاصفة الحاسمة: العراق بين القتال ضد تنظيم داعش والانهييار في أسعار النفط)، لكاتبه (فرانك ار. جنتر)، نشره (معهد أبحاث السياسة الخارجية)، ويستعرض الوضع الخطر الذي يواجهه العراق جرّاء انخفاض أسعار النفط والحرب على تنظيم "داعش"، إذ يرى الكاتب أنه "في عام ٢٠١٥، لا يواجه العراق أزمة مالية جرّاء انخفاض أسعار النفط فحسب، بل

يواجه أزمة نقدية بسبب فقدان الاحتياطات الدولية" من الدولار، وتلافي الأزمة لا بد من البحث عن مصادر تمويل أخرى، وتلافي المضاربة في سعر صرف الدينار أمام الدولار، واعتماد مجلس للنقد كما كان في العهد الملكي.

المقال الثاني (الحرب على تنظيم "داعش" وخطاب حالة الاتحاد)، وهو استعراض لآراء (جيمس جيفري، وديفيد بولوك، وروبرت ساتلوف، واندرو جيه. تابلر)، نشره (معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)، إذ أجمع الخبراء على أن خطاب الرئيس أوباما الأخير حول حالة الاتحاد ركز على "داعش" والملف النووي الإيراني وأغفل قضايا أخرى مهمة في المنطقة.

المقال الثالث (تراجع أسعار النفط، وقيمة العملة، والقوة



العاصفة الحاسمة : العراق بين القتال ضد تنظيم " داعش " والانهياري في أسعار النفط

الكاتب: فرانك ار. جنتر (Frank R. Gunter) بروفيسور اقتصادي في جامعة

ترجمة وعرض : د. حسين أحمد دخيل

ليهاي / الولايات المتحدة الأمريكية، وزميل أقدم في معهد أبحاث السياسة الخارجية

١٥ / كانون الثاني / ٢٠١٥

إن انتهاء الطلب على النفط من قبل بلدان (Brazil, Russia, India and China (BRIC، وزيادة المعروض من قبل منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة، ومحاولات السعودية العربية لكبح سوق النفط العالمي، قاد إلى أن يعاني العراق من انخفاض كبير في أسعار النفط أقل من (١٠٠) دولار، ويجب مراعاة ذلك. ومستقبل أسعار النفط المنخفضة يتطلب قرارات صعبة ولا رجعة فيها في كل من سياسات أسعار الصرف والمالية العامة.

٢٠٠٦-٢٠٠٧. ومع ذلك لم تكن نسبة كبيرة من نفقات الأمن العراقية مدفوعة من قبل الولايات المتحدة فحسب، بل ارتفعت أيضا أسعار النفط العالمية بشكل كبير إلى جنب الزيادة التدريجية في حجم صادرات النفط، والذي أدى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات الحكومية. وعندما انخفضت أسعار النفط عام ٢٠٠٩، فإن مستوى العنف والنفقات المتعلقة بها كانت الأقل منذ الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، إلا أن ما حصل أخيرا من تمازج تزايد العنف وانخفاض أسعار النفط كان لا مثيل له.



تدفقات الدولار إلى العراق

تُعد تدفقات الدينار والدولار داخل العراق أمرا حاسما للتعامل مع الأزمة، ولكن حتى الآن لا يوجد تفهم كبير، حتى داخل العراق. والشكل أدناه يوضح نمط تلك التدفقات. مثلما هو معروف، المورد الرئيس للعوائد الحكومية - أكثر من (٩٥٪) - تأتي من صادرات النفط.

أنتج التمازج بين تمويل العمليات العسكرية ضد تنظيم " داعش " وانخفاض أسعار النفط صدمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل في تاريخ العراق المضطرب خلال العقود الماضية. وستتطلب العمليات العسكرية المستمرة زيادة كبيرة في النفقات الأمنية. وفي الوقت نفسه، انخفضت كثيرا عوائد صادرات النفط الحكومية، مما سيضطر الحكومة إلى الإنفاق بالعجز، وهذا الإنفاق بالعجز جنبا إلى جنب مع فقدان احتياطي البنك المركزي، يشكك في استقرار سعر صرف الدينار العراقي.

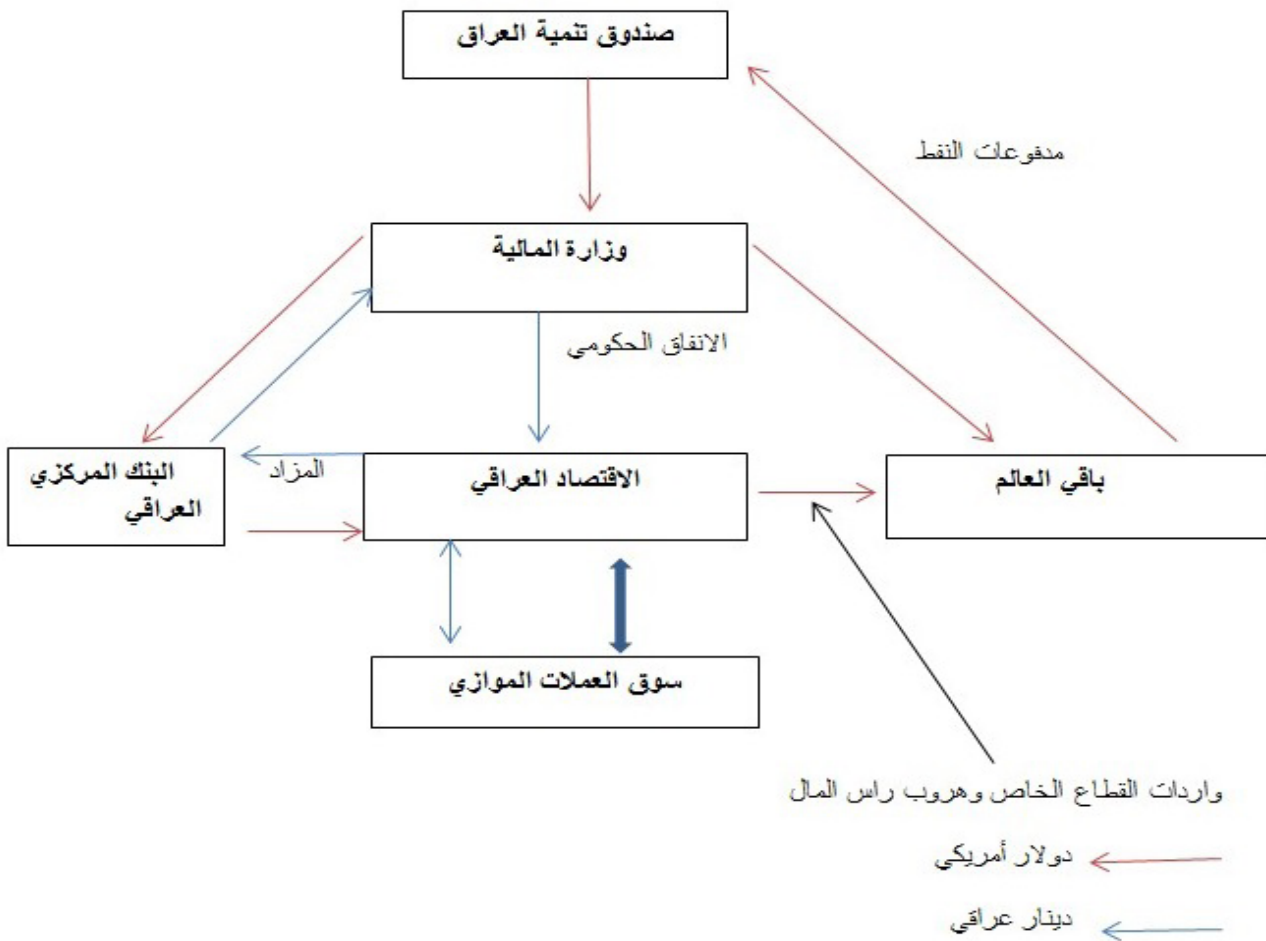
على مدى (١١) سنة منذ الغزو الأمريكي الذي أطاح بنظام صدام حسين، واجه العراق صراعا ضاريا مع قوى الإرهاب وانخفاضات حادة في أسعار النفط لكن - حتى منتصف عام ٢٠١٤ - لم يكن يحصل كلاهما في الوقت نفسه. فبعد تدمير قبة الإمامين العسكريين في سامراء انحدر العراق إلى ما سمي من قبل كثير من المحليين " حرب أهلية شاملة " خلال عامي

يحدث الاختلاف. أكثر من نصف - حوالي (٦٠٪) في عام ٢٠١٣ - تتدفق إلى بقية العالم مرة أخرى كمدفوعات لاستيرادات الحكومة من السلع وخدمة الدين ومعاملات أخرى، وبيع الباقي إلى البنك المركزي بسعر (١١٦٦) ديناراً مقابل كل دولار أمريكي، ثم تستخدم وزارة المالية هذه الدنانير لدفع نفقات الحكومة العراقية في الاقتصاد، مثل الرواتب وشبكة الحماية الاجتماعية والأمن... الخ. والدولارات المتراكمة لدى البنك المركزي من بيع الدينار العراقي هي بالتأكيد احتياطات دولية للبلاد.

ولأكثر من عقد، الدولارات المكتسبة من هذه الصادرات تم إيداعها في صندوق تنمية العراق (DFI)، يحتفظ بها البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. والسبب الرئيس لإيداع إيرادات مبيعات النفط في صندوق تنمية العراق بدلاً من وزارة المالية العراقية، هو تجنب مصادرة هذه الأموال من قبل المحاكم الأجنبية في تسوية الدعاوى القضائية في عهد صدام.

إن الدولارات المتحصلة - وحسب الطلب - من صادرات النفط العراقية تتحول من صندوق تنمية العراق إلى وزارة المالية العراقية، وعند هذه النقطة

تدفق الدولار الأمريكي والدينار العراقي



في الاحتياطات الدولية للبلاد. هذه الزيادة الكبيرة في الاحتياطي منذ عام ٢٠٠٤، كانت تذهب لدعم استقرار أسعار الصرف، ومع ذلك كانت النتائج قاتمة خلال العام ٢٠١٤.

لم يستطع العراق - بسبب الخلافات السياسية - إنجاز موازنة عام ٢٠١٤، فضلاً على أن الإنفاق الحكومي في عام ٢٠١٤، استند على استقرار غير دستوري لموازنة عام ٢٠١٣، واستمرت الحكومة العراقية حتى بتأخير الحسابات الجزئية لإيرادات ونفقات عام ٢٠١٤، ومع ذلك تدلل البيانات الحديثة الصادرة من صندوق النقد الدولي وجهة النظر التي تؤكد تدهور

الوضع المالي والنقدي في

العراق، وفي الوقت نفسه، فإن عائدات تصدير النفط آخذة بالانخفاض، يرافقها زيادة كبيرة في إنفاق الحكومة على الجانب النفطي.



أول أثر للعائدات المالية التي

يتم إيداعها في صندوق تنمية

العراق - التي انخفضت من ما يقارب (٨١) بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٢، و(٦,٥) بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣، إلى حوالي (٤) بليون دولار في نهاية شهر تشرين الثاني ٢٠١٤ (البيان الصحفي لصندوق النقد الدولي رقم ٥٦٠/١٤ في ٩ / كانون الأول / ٢٠١٤) - هو انخفاض الاحتياطات الدولية للبلاد.

انخفضت الاحتياطات الدولية في البنك المركزي العراقي من (٧٧) بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣، إلى ما يقارب (٦٧) بليون دولار في نهاية شهر

مع ذلك، فإن عددا كبيرا من الدولارات تتدفق على الفور مرة أخرى إلى الخارج، وينظم البنك المركزي مزادات يومية لتوفير الدولار للاقتصاد العراقي، وتشترى المؤسسات المالية المحلية الدولار من البنك المركزي من أجل أن توفرها إلى المواطنين والمؤسسات التي تحتاجه كأصل للتوفير أكثر أماناً، ولتسهيل المعاملات المحلية، وشراء السلع المشروعة وغير المشروعة، ولتهدية خارج البلاد. وهذا الطلب على الدولار كبير جداً. على سبيل المثال، خلال الأربعة عشر يوماً الأولى من المزاد لشهر كانون الأول / ٢٠١٤، باع البنك المركزي (٢,٢٥) مليار دولار، والأفراد

والمؤسسات التي يحظر عليها البنك المركزي الوصول إلى مزاد العملة مباشرة يجب عليهم شراءه بأسعار أعلى من سوق العملة الموازي. وفي ١٨ / كانون الأول / ٢٠١٤، كان سعر الصرف في السوق الموازي (١١٩٩)

دينارا عراقيا لكل دولار واحد أمريكي، أي أعلى بنسبة (٣٪) عن سعر مزاد البنك المركزي.

في كل عام - باستثناء عام واحد - على مدى العقد الماضي، فإن تدفق الدولار إلى البنك المركزي من وزارة المالية تجاوز تدفق الدولار خلال مزادات العملة، مما أدى إلى زيادة في الاحتياطات الدولية للبلاد. فمثلاً، في عام ٢٠١٣، باعت وزارة المالية حوالي (٥٥) بليون دولار إلى البنك المركزي، بينما حوالي (٥٣) بليون دولار تدفقت مرة أخرى خلال مزادات العملة ونتج عنها (٢) بليون دولار زيادة

افتراض سعر البرميل ٦٠ دولاراً). أعلنت الحكومة العراقية أن السعر

المخطط للنفط لموازنة ٢٠١٥، هو (٦٠ دولاراً للبرميل)، ثم انخفضت الأسعار في الواقع دون هذا المستوى. وقاد الإعلان الأخير في ٢٥ كانون الأول لمبلغ موازنة قدرها (١٠٢,٥) بليون دولار، اعتمدت على متوسط سعر للبرميل الواحد هو (٦٠) دولاراً للبرميل إلى عجز كبير، ويعني الإنفاق البالغ (١٠٢,٥) بليون دولار أن توقعات الحكومة العراقية إنفاق (٢٢) بليون دولار أقل من نفقاتها الفعلية في عام ٢٠١٣؛ لذا كيف ستقوم الحكومة بالتخفيضات؟.

انهيار أسعار النفط إلى مستويات مشابهة لما حصل في عام ٢٠٠٩، توفر فكرة صحيحة لكل من الحكومة العراقية والاقتصاد العراقي.

في عام ٢٠٠٩، انخفضت العائدات ككل بنسبة (٣٣٪)، وازدادت النفقات الاجتماعية

والرواتب بنفس النسبة تقريباً، واستلزم هذا إجراء تخفيضات حادة في الإنفاق في أبواب رئيسية أخرى مثل الاستثمار وغيرها؛ من أجل خفض النفقات. ومول العجز المتبقي من خلال بيع ادونات الخزينة واستعادت وزارة المالية المبالغ غير المنفقة من البنوك المملوكة للدولة آنذاك، وكانت الآثار الاقتصادية للتخفيضات الكبيرة في الاستثمار قاسية وطويلة الأمد. **وبما إن الاستثمار العام يشكل (٩٠٪) من تكوين رأس المال الثابت في العراق، فقد تسبب تخفيض الموازنة الاستثمارية بتوقف معظم الأنشطة**

تشرين الثاني / ٢٠١٤، وهذه السنة الثانية بعد سنة انخفاض الاحتياطيات الدولية في نهاية العقد الماضي. وهناك احتمالان لغياب البيانات الموثوقة لدى الحكومة العراقية: إما أن يكون هناك انخفاض في مبيعات وزارة المالية العراقية إلى البنك المركزي، أو الزيادة الكبيرة في مزاد مبيعات الدولار إلى المؤسسات المالية المحلية. مع ذلك، خلال شهر تشرين الثاني / ٢٠١٤، بلغت مبيعات مزاد بيع الدولار من قبل البنك المركزي العراقي ككل (٤٧,٤) بليون دولار، وهو تقريبا ما يقارب مبيعات الدولار لعام ٢٠١٣، لذلك فإن انخفاض الاحتياطيات الدولية للعراق هو انخفاض إيرادات تصدير النفط بالتزامن مع

زيادة الإنفاق الأمني المرتبط بالدولار (يكون التعامل بالدولار بصفقات التسليح) من قبل الحكومة العراقية، وزيادة تهريب الدولار إلى الخارج.

وهكذا في عام ٢٠١٥، العراق لا يواجه أزمة مالية

جراء انخفاض عوائد تصدير النفط فحسب، بل يواجه أيضا أزمة نقدية بسبب فقدان الاحتياطيات الدولية. ويمكن فهم الأزمة المالية عبر التمييز بين تعادل سعر النفط (التساوي بين النفقات والإيرادات)، وأزمة سعر النفط.

تعادل سعر النفط (التساوي بين النفقات والإيرادات)، أو أزمة الأسعار

على الرغم من حقيقة بدء السنة المالية ٢٠١٥ للبلاد هذا الشهر، إلا أن الافتراضات التي بنيت عليها الموازنة العامة للبلاد غير مؤكدة (ويقصد بذلك



حتى عام ٢٠١٥. ولكن في أي سعر للنفط ستصبح التخفيضات المطلوبة في إنفاق الحكومة العراقية تزعزع الوضع السياسي؟.

هذا يسمى سعر الأزمة النفط. ويشير إلى السعر الذي سيسمح للحكومة العراقية لدفع الرواتب والرواتب التقاعدية، وشراء المعدات الرئيسية للشرطة والجيش، والمحافظة على حد أدنى من شبكة الحماية الاجتماعية، ودفع فوائد ديونها، وتمويل العمليات العسكرية، والمحافظة على حد أدنى من البنى التحتية التي تسمح بزيادة إنتاج النفط. إذا انخفض السعر العالمي للنفط إلى أقل من

سعر الأزمة خلال المرحلة القادمة، فهذا يعني أن مصادر الإيرادات لا تكون متوفرة، **كما أن تخفيض النفقات الضرورية سيعمل على زعزعة الاستقرار السياسي.**



مع ذلك، يتوقع أن يكون سعر الأزمة مرتفعا جدا خلال عام ٢٠١٥. ليس هناك زيادة ثابتة في رواتب الحكومة والإعانات وغيرها منذ ٢٠٠٩ ولغاية الوقت الحاضر فحسب، بل تتوقع الحكومة العراقية أيضا حصول زيادة حادة في نفقات الأمن في مواجهة "داعش". وبالنتيجة، فإن سعر الأزمة خلال عام ٢٠١٥، حُدد بـ (٧٠) دولارا للبرميل. وإذا بقيت أسعار النفط العالمية أقل من سعر الأزمة في عام ٢٠١٥، فستواجه الحكومة العراقية تحديات صعبة. إما تجد مصدرا آخر للإيرادات، أو تقرر تخفيضات غير مقبولة سياسيا في الرواتب أو الرواتب التقاعدية. هذا الخيار يتوقع أن يقود إلى احتجاجات سياسية واسعة

الاستثمارية (تحسين الطرق وزيادة إنتاج الكهرباء وبناء المستشفيات وزيادة توفير الماء الصالح للشرب)، وهكذا تركت كل هذه الأنشطة حتى تعافت أسعار النفط عام ٢٠١٠. وعندما تم إعادة تشغيل المشاريع، اكتشف فشل العمل السابق بسبب النهب والتخريب والتخطيط السيء وكان لا بد من إصلاحه. ووفقا لبعض التقديرات، حتى عام ٢٠١١، لم يعود الاستثمار العام إلى المستويات التي تحققت نهاية عام ٢٠٠٨.

بالتأكيد، إذا عادت أسعار النفط إلى أعلى من المتوقع في عام ٢٠١٥، ربما ستكون الحكومة العراقية قادرة على إلغاء التخفيضات في تخصيصات الإنفاق. مع ذلك، فإن القراءة اليومية والتنبؤ في تغييرات أسعار النفط قد تكون أكثر فائدة في قراءة الآثار المترتبة لأمرين حول أسعار النفط: تعادل الأسعار،

و أزمة الأسعار. ومع صادرات النفط المفترضة أو المخططة (٣,٣) مليون برميل يوميا، يحتاج العراق إلى أن يكون سعر البرميل الواحد (٨٠) دولار ليكون قادرا على تعويض التخفيضات الحادة في النفقات لعام ٢٠١٥، بدون زيادة عجز الموازنة. هذا السعر العالي سيوفر إيرادات كافية ليس فقط لدفع النفقات الحالية ونفقات الأمن فحسب، بل لتمويل الاستثمار في البنية التحتية الأساسية أيضا. ومع انخفاض الأسعار العالمية للنفط إلى أقل من (٦٠) دولارا للبرميل، فمن غير المرجح أن يكون العراق قادرا على تحقيق التعادل بين الإيرادات والنفقات

لهذا العام. هذه التعويضات فرضت في ظل اتفاق مع الأمم المتحدة، حيث وافق

العراق على دفع نسبة (٥٪) إلى الكويت من إيرادات تصدير النفط بعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠. ومع سعر (٦٠) دولارا للبرميل، فإن سنة واحدة من تعليق دفع التعويضات ستوفر (٣,٦) مليار دولار.

على الأقل هناك خمسة مصادر أخرى للأموال لمواجهة العجز المالي، الأول: تستطيع الحكومة الوصول إلى الأموال في صندوق تنمية العراق التي وصلت إلى ما يقارب (٤) مليارات في نهاية تشرين الثاني / ٢٠١٤. الثاني: في عام ٢٠٠٩،

استطاعت الحكومة العراقية تحويل ما يقارب (٧,٧) مليار دولار من الأموال في البنوك المملوكة للدولة وإرجاعها إلى وزارة المالية العراقية. وهذه الأموال كانت قد وضعت ضمن الموازنات السابقة لكن

لم تنفق. الثالث: يمكن أن تحاول الاقتراض داخليا على الرغم من أن المبلغ الذي يمكن جمعه أقل من (١) مليار دولار. ومع وجود إصدار كبير للسندات منذ ٢٠٠٣، فإن الطلب على مثل هذه السندات محدود، خصوصا وأنه لا يوجد سوق ثانوي للسيولة للدين الحكومي. الرابع: على الرغم من أن البلد لديه نظام لضريبة الدخل، فإن عوائد الضرائب في السنوات السابقة قليلة، ومن غير المحتمل أن يقود زيادة معدل الضرائب إلى إيرادات كبيرة في عام ٢٠١٥. والخامس والأخير: اقترح بأن تحصل وزارة المالية على جزء من (٦٧) مليار دولار من

الانتشار من قبل الموظفين والمتقاعدين الحكوميين، فضلا عن تهديدات إغلاق المؤسسات الحكومية.

إذا بلغ متوسط أسعار النفط العالمية (٦٠) دولارا للبرميل في عام ٢٠١٥، تحتاج الحكومة العراقية - على الأقل - مبلغا إضافيا قدره (١٢) مليار دولار لتمويل موازنتها كحد أدنى، ومبلغا إضافيا يتراوح (١٢ - ٢٤) مليار دولار لتصل إلى نقطة التعادل بين النفقات والإيرادات. ومع محدودية الخيارات الدولية لزيادة هذه الأموال، فاحتمال كبير أن تقوم الحكومة بتمويل موازنتها.

الخيارات الدولية للاقتراض محدودة. وقيام الحكومة بالاقتراض من الولايات المتحدة وبلدان أخرى اشتركت في التحالف الدولي لقتال "داعش"، فمن المحتمل أن تواجه الحكومة معارضة قوية من واشنطن وعواصم عالمية أخرى. وستجادل تلك العواصم بأن - وهذه حقيقة -



مشاكل العراق ذاتية ناتجة عن الفساد وسوء الإدارة، فضلا عن أن هذه الدول ستؤكد أن الولايات المتحدة والدول الأخرى جدولت ما نسبته (٨٠٪) أو أكثر من الديون العراقية، وهذه البلدان تحتاج أيضا إلى نفقات داخلية. كما أن الدول الإقليمية، مثل الكويت والإمارات العربية المتحدة - والتي لم تشترك في برنامج جدولة الديون - هي أيضا تواجه تحديات في موازنتيهما ناتجة عن انهيار أسعار النفط.

مع ذلك، ستكون الحكومة العراقية قادرة على اقتراض عدة بلايين من الدولارات، فضلا عن أن الكويت وافقت على تأجيل دفع تعويضات الحرب

الاحتياطات الدولية عبر تشجيع أو إجبار البنك المركزي على شراء السندات المقومة بالدولار من وزارة المالية.

وحتى سنوات قليلة ماضية، كنت أعتقد أن البنك المركزي يستطيع مقاومة ضغط الحكومة لتتقيد دينه، لكن رئيس الوزراء السابق نوري المالكي تمكن من تحية رئيس البنك المركزي بدون موافقة مجلس النواب واستبداله بموالي له، وهذا الحدث قوض فكرة البعض باستقلالية البنك المركزي.

ومع هذه المصادر المختلفة للأموال، يجب على الحكومة العراقية رفع الإيرادات أو الاقتراض بشكل كاف، ليس لتجاوز أزمة الموازنة لعام ٢٠١٥ فحسب، بل للتحرك تجاه جعل الموازنة متعادلة (بين النفقات والإيرادات) أيضا.

على أية حال، إذا استمر سعر البرميل أقل من (٦٠) دولارا خلال عام ٢٠١٦، ستواجه

الحكومة فجوة كبيرة في الموازنة بينما تُستنزف خيارات الاقتراض، وهنا قد يكون من المستحيل على الحكومة العراقية تجاوز أزمة موازنتها في عام ٢٠١٦. **ولكن التحدي الأكثر إلحاحا من سعر النفط في المستقبل، هو تزايد التوتر حول سعر صرف الدينار العراقي في وقت مبكر لعام ٢٠١٥.**

خيارات سعر الصرف

مما يستحق أن يفخر به البنك المركزي العراقي هو قدرته على المحافظة على استقرار سعر الصرف

على الرغم من الصراعات الحادة خلال عامي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧. في الحقيقة، فإن البنك المركزي سمح فعليا بارتفاع نسبته (٢٠٪) خلال هذه المدة. مع ذلك، وكمناقشة لما ورد أعلاه، انخفضت احتياطات البنك المركزي كنتيجة لانخفاض مبيعات الدولار إلى البنك المركزي من قبل وزارة المالية بالتزامن مع المزادات الكبيرة لبيع الدولار التي ينظمها البنك المركزي. فضلا عن ذلك، هناك احتمال أن تحاول الحكومة العراقية التخفيف من أزمته المالية من خلال تشجيع أو إجبار البنك المركزي لشراء سندات الحكومة المقومة بالدولار، وهذه ستستبدل أصولا سائلة في حسابات البنك المركزي بأصول غير سائلة وهي سندات الحكومة. إذا

حصل أي من هذين الإجراءين أو كليهما، سيكون هناك فقدان للثقة في قدرة البنك المركزي في الحفاظ على سعر الصرف الحالي (١١٦٦) ديناراً عراقياً مقابل دولار أمريكي واحد، والتكهنات حول العملة توقعت أن يزداد انخفاض قيمة الدينار.



لدى كل من البنك المركزي والحكومة العراقية خيارات محدودة لكبح هذه التكهنات ومنع فقدان المرساة الرسمية للاقتصاد العراقي ألا وهي استقرار سعر الصرف.

الطريقة الوحيدة لتقييد الوصول إلى مزادات العملة اليومية هو الاستجابة التي حصلت عندما تعرض سعر الصرف لهجوم في شباط / ٢٠١٢، إذ طلب من مشتري الدولار التسجيل وتقديم وثائق لغرض تدقيق المشتريات. كذلك يتوقع من تقييد الوصول إلى المزادات أن يقود إلى اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي (١١٦٦) ديناراً عراقياً لكل دولار أمريكي وسعر الصرف الحقيقي في

المضطربة ١٩٣٩-١٩٤٠. ومن المتوقع أن يواجهه تبني مجلس النقد معارضة سياسية خطيرة؛ لأنه يقلل من قدرة الحكومة على تحويل الموارد المالية لصالح جماعات اقتصادية معينة أو لصالح أصدقاء المسؤولين الحكوميين.

العاصفة الحاسمة للعراق

نتج التمازج بين انهيار أسعار الصرف والصراع مع تنظيم "داعش" في الغالب بسبب التحديات المالية وتحديات سعر الصرف منذ غزو البلاد عام ٢٠٠٣. ومن المغربي لحكومة رئيس الوزراء الجديد حيدر العبادي أن تطلب إدخال تعديلات محدودة على السياسات المالية وسياسات سعر الصرف حتى لا تتعرض لخطر المزيد من عدم الاستقرار وهي حالة معقدة أصلاً. إن انخفاض أسعار النفط - أقل من (١٠٠) دولار للبرميل - هي ظاهرة مؤقتة وستعود الأسعار الارتفاع خلال عام ٢٠١٦.



مع ذلك، فإن انتهاء الطلب على النفط من قبل بلدان (Brazil, Russia, India and China) (BRIC)، وزيادة المعروض من قبل منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة، ومحاولات السعودية العربية لكبح سوق النفط العالمي، قاد إلى أن يواجه العراق سنوات من انخفاض كبير في أسعار النفط أقل من (١٠٠) دولار، ويجب مراعاة ذلك. ومستقبل أسعار النفط المنخفضة يتطلب قرارات صعبة ولا رجعة فيها في كل من سياسات أسعار الصرف والمالية العامة.

سوق العملة. التوسع في نظام الصرف المزدوج يمكن أن يتوقع منه زيادة في الفساد كمؤسسات تستخدم التأثير السياسي لتتمكن من الدخول إلى مزاد العملة. فضلاً عن ذلك، ومع تقييد الوصول إلى مزايدات العملة لجهات محلية أقل حظاً - وبالخصوص في القطاع الخاص - يمكن أن يتوقع أن هناك مزيد من التباطؤ في نمو الاقتصاد غير النفطي في البلاد مما سيؤدي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية.

ومن شأن الاستجابة الأكثر تشاؤماً أو ربما الأكثر واقعية لفقدان الاحتياطات الدولية للبلاد، سيكون الانخفاض حاداً في قيمة الدينار العراقي، وهذا لا يؤدي فقط إلى زيادة أسعار

الواردات وانخفاض أسعار الصادرات غير النفطية معززا الانتاج المحلي فحسب، ولكنه أيضا يقلل - على الاقل مؤقتاً - من ضغط المضاربة على الدينار. خبرة البلدان التي شهدت أوضاع مشابهة توضح أن

اختيار خيار خفض قيمة الدينار يكون من الأفضل أن يتم العمل به عاجلاً وليس آجلاً وبنسب كبيرة وليس صغيرة. وتؤكد وجهة نظر معينة بأنه يجب على الحكومة أن تعلن حالاً العودة إلى سعر صرف ما قبل عام ٢٠٠٦، والذي كان يبلغ (١٤٧٠) ديناراً للدولار الواحد، بنسبة انخفاض في قيمة الدينار (٢٥٪).

الحل الأفضل على المدى البعيد لفقدان الاحتياطات بالتزامن مع أزمة سعر الصرف، هو العودة إلى اعتماد مجلس النقد مثل الذي أعتد خلال المرحلة

الحرب على تنظيم "داعش" وخطاب "حالة الاتحاد"

جيمس جيفري: زميل زائر متميز في زمالة فيليب سولوندرز في معهد واشنطن، ديفيد بولوك، زميل كوفمان في المعهد ومدير "منتدى فكرة"، روبرت ساتلوف، المدير التنفيذي للمعهد، وأندرو جيه. تابلر، زميل أقدم في برنامج السياسة العربية في المعهد
ترجمة: معهد واشنطن
٢١ / كانون الثاني / ٢٠١٥

الانطباع الذي يُستقى من الخطاب، هو أن تنظيم "داعش" ليس قوة تهدد بتمزيق الشرق الأوسط، بل إنه واحدة من بين عدة مشاكل تتولى قيادة أمريكية حكيمة "معالجتها" بواسطة جيوش دول أخرى شأنها شأن فيروس الإيبولا. فيما وصف الرئيس الأمريكي النقاد الذين يؤيدون التشدد في السياسة الأمريكية تجاه إيران بأنهم هم الذين يحاولون "الذهاب إلى الحرب". وفي الوقت نفسه، فإن معظم الغالبية السننية في المنطقة ترى أن واشنطن تنحاز فعلياً إلى جانب إيران الشيعية وشركائها العراقيين الشيعة في حرب يزداد طابعها الطائفي، وتتمحور في سوريا والعراق.

جيمس جيفري

سخريته يوماً بعد يوم حول تسليح المعارضة السورية بخطى متهاودة، وإصدار قرار في الكونغرس بإجازة استخدام القوة ضد تنظيم "داعش". وقد تناقض ذلك مع الوقت المكثف الذي خصصه على الهواء للترويج لمبادرته تجاه كوبا، وهي - بغض

النظر عن وجهات النظر حول هذا القرار - مسألة لا تمت بأي صلة تقريباً للأوضاع الراهنة؛ نظراً إلى الأزمات المختلفة في جميع أنحاء العالم.

والانطباع الذي يُستقى من الخطاب، هو أن تنظيم

"داعش" ليس قوة تهدد بتمزيق الشرق الأوسط، بل إنه واحدة من بين عدة مشاكل تتولى قيادة أمريكية حكيمة "معالجتها" بواسطة جيوش دول أخرى - شأنها شأن

في خطاب "حالة الاتحاد" الذي ألقاه الرئيس الأمريكي باراك أوباما مساء الثلاثاء، تسنت له الفرصة لإطلاع الشعب الأمريكي على التحديات الفريدة التي يطرحها تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش")، وكذلك على الخيارات الصعبة التي سيتعين على الولايات المتحدة وغيرها اتخاذها عند التعامل مع هذه الظاهرة. ولكنه عوضاً عن ذلك مرّ على الموضوع مرور الكرام،

مكرراً التزامه "بإضعاف التنظيم والقضاء عليه في النهاية" دون أن يأتي على ذكر الخطوات المقبلة التي ستتخذ أكثر من الكلام عن المسعى الذي تزداد



التحالف الدولي إلى الانتقال من المهمة البسيطة نسبياً التي تتمثل باحتواء التنظيم إلى المهمة الفائقة الصعوبة وهي اتخاذ موقف الهجوم للقضاء عليه. وهذا الحذر من استخدام القوة العسكرية الأمريكية ليس مجرد كلام محصور بخطاب "حالة الاتحاد"، بل يتماشى مع التصريحات العلنية التي أدلى بها كبار مستشاري الرئيس حول اعتبار تفادي الخسائر البشرية هدفاً من أهداف الأمن القومي، كما ومع استمرار الإدارة الأمريكية برفض نشر "القوات الخاصة" لمساعدة القوات المحلية التي يتوقع منها المبادرة بشن الهجوم على تنظيم "الدولة الإسلامية" في الموصل والفلوجة.

والجدير بالذكر، هو أنه يتعذر احتواء تنظيم "داعش" - ومعه تنظيم "القاعدة" ومختلف فروعها - بسهولة أو لفترة طويلة دون إجراء تغيير جدي في السياسات. إن الوقت ليس بالضرورة حليفاً واشنطن،

فمن اليمين إلى مرتفعات الجولان رأينا خلال الأسبوع الماضي وحده كيف أن الدينامية التي تشمل الرئيس الأسد وتنظيم "داعش" وإيران و "القاعدة" تهدد الاستقرار الإقليمي بطرق متجددة باستمرار؛ لذلك فإن السياسة المرتكزة على تفادي "الأخطاء" العسكرية فوق كل اعتبار لا تكفي للتعامل مع هذه المشكلة وطمأنة الحلفاء.

سوف تتاح للرئيس الأمريكي فرص أخرى خلال الأسابيع المقبلة - بما فيها طرح مشروع "ترخيص استخدام القوة العسكرية" ضد تنظيم "داعش" - من

فيروس الإيبولا. وصحيح أن الاستراتيجية ضد تنظيم "داعش" - التي تعتمد على الحلفاء والقوات المحلية - هي استراتيجية منطقية بحد ذاتها، وأن الرئيس كان على حق في تأكيد أنه التحالف الدولي يوقف زحف التنظيم، ولكنه لم يلفت سوى بإيجاز - (بما في ذلك قوتنا العسكرية) - إلى الدور الحاسم الذي تلعبه الضربات الجوية الأمريكية في هذا النجاح.

وفي الوقت نفسه، أشار أوباما مراراً وتكراراً إلى أن أكثر ما يقلقه في إطار السياسة الخارجية هو ليس تنظيم "الدولة الإسلامية"، بل الفكرة بأن تسترسل الولايات المتحدة في مكافحة الجهاديين والتهديدات الأخرى. وعاود الخطاب

التطرق عدة مرات إلى موضوع من حملته الرئاسية من عام ٢٠٠٨، حيث كانت أمريكا الدولة المارقة بعض الشيء بسبب المشاكل الأمنية عوضاً عن حلها من خلال جيشها: "حين نتخذ قرارات

متسارعة وارتفاع مع العناوين الرئيسية بدلاً من تشغيل عقولنا. حين يكون ردنا الأول إزاء أي تحدٍّ هو إرسال جيشنا. عندئذٍ نخاطر بالانجرار إلى نزاعات نحن بغنى عنها". "لقد تعلمنا دروساً مكلفة خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية". "بدلاً من الانسحاق إلى حرب برية أخرى...". "بدلاً من إرسال قوات برية ضخمة إلى الخارج...".

وفي الواقع، إن هذه الرسالة تعد صائبة جداً إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار كيفية تعامل واشنطن مع تنظيم "داعش" خلال الأشهر المقبلة الخطيرة، حين سيضطر



"قابل للسيطرة" بالنسبة للولايات المتحدة، إلا أنه ليس كذلك بالنسبة لحلفائها الرئيسيين. ومن الواضح أن الإدارة الأمريكية لا تسيطر عليه حتى في الوقت الحالي.

وزيادة على ذلك، فإن خطاب الرئيس الذي شدد فيه أيضاً على تصميمه الثابت على إتمام صفقة نووية مع إيران، ينطوي على تلميح بأن التعامل مع إيران سيساعد نوعاً ما في مثل هذه التحديات الصعبة. ولكن حتى إذا تم التوقيع على اتفاق نووي، ليس هناك سبب وجيه يدعو لتوقع التعاون الإيراني في أي مسألة إقليمية أخرى تقريباً (ربما باستثناء أفغانستان). بل على العكس من ذلك، من المحتمل أن تصبح إيران آنذاك أقوى اقتصادياً وأجراً استراتيجياً لتوسيع دعمها الممتد كثيراً للأنشطة الإرهابية والتخريبية

والطائفية في اليمن ودول "مجلس التعاون الخليجي" والعراق وسوريا ولبنان والكثير غيرها. ومن المؤكد أن هذا التوقع هو السائد في المنطقة بين العرب والأترك والأكراد والإسرائيليين على

حدّ سواء. ويعزز ذلك استعداد الإدارة الأمريكية على ما يبدو لقبول المساعي الدبلوماسية الجديدة التي قد تمكن إيران وروسيا من الحفاظ على نظامهما العميل في دمشق إلى أجل غير مسمى.

وقد يسأل البعض: ما هو البديل الأفضل من أهداف هذا الخطاب بالذات؟. كان من الحكمة بصورة أكثر الدفاع عن أصدقاء أمريكا في المنطقة - على الأقل خطابياً - بدلاً من مجرد الاكتفاء بمضاعفة الجهود المبذولة لاسترضاء أعدائها.



أجل تقديم تحليل أكثر شمولاً للخطوات المستقبلية إزاء هذه المشكلة. ويشمل ذلك مرافقة "القوات الخاصة" الأمريكية للقوات المحلية، كما سبق وأن ناقش ذلك الجنرال مارتن ديمبسي (رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية)، وكما بدأت كندا بالفعل بتنفيذه. وعلى نطاق أوسع، يجب على الرئيس أن يوضح جدول الزمني ويشرح كيف ينوي نشر قوات المعارضة السورية المدربة، بما في ذلك نشرها لمواجهة نظام الأسد.

ديفيد بولوك

يتجسد هذا الواقع الصعب بصورة أفضل من خلال التناقض بين خطاب الرئيس الأخير حول الموضوع

والأحداث الأخيرة التي وقعت في اليمن. فمنذ أربعة أشهر فقط، كان الرئيس يثني على تلك الدولة بصفقتها مثلاً على الجهود الأمريكية "الناجحة" في التصدي للتهديدات الإرهابية العالمية دون التزام لا مبرر له. ولكن اليمن اليوم تتداعى بصورة

لم تشهدها من قبل: فالثوار الحوثيون الشيعة المتحالفون مع إيران قاموا بطرد الحليف المحلي لواشنطن من قصره الرئاسي، والجنوب يتهاوى مرة أخرى على شفير الانشقاق، في حين أن التهديد الأكثر مباشرة لمصالح الولايات المتحدة الأمنية هو أن تنظيم "القاعدة" يستعيد نشاطه وهو مصمم بشكل واضح على تصدير الجهاد، ليس فقط ضمن المنطقة بل إلى أوروبا وخارجها، والبرهان على ذلك هو العمل الوحشي الذي ارتكب في باريس الأسبوع الماضي. وبينما يمكن تصنيف هذا التهديد بأنه



غير الرئيس أوباما إطار القضية السورية بصورة تامة فيما يتعلق بمحاربة تنظيم "داعش"، فانحرف عن خطاباته السابقة التي تحدث فيها بإيجاز عن الضغط على نظام الأسد ودعم المعارضة من أجل بناء سوريا مستقبلية "خالية من الدكتاتوريات والإرهاب والخوف". وبينما يتماشى هذا الأمر تماماً مع استراتيجية واشنطن المتمحورة حول العراق لمحاربة تنظيم "الدولة الإسلامية"، يبقى السؤال حول أي من القوات التي ستتهزم هذا التنظيم في سوريا دون جواب. ولم يكن هناك أي إقرار بأن السماح للحرب في سوريا بالتفاهت وللجهاديين بالتنامي قد أدى إلى نشوء المعضلة الصعبة التي تواجهها الإدارة الأمريكية اليوم، وهي: أن نظام الأسد مشلول ومفلس سياسياً وعاجز عن الاستحواذ على كامل الأراضي السورية والاحتفاظ بها، في حين ضعفت المعارضة المعتدلة بوجه الجهاديين؛ بسبب الانقسامات الداخلية ونقص الدعم العسكري الأمريكي.

وإذا لم تتوفر رسائل علنية أكثر قوة ومساعدة عسكرية أكبر، فمن المستبعد أن يبذل السوريون المعتدلون والحلفاء السنة - الذين يسعون إلى استبدال الرئيس الأسد بحكومة أكثر شمولية - الجهود الضرورية ويخصصون القوات اللازمة "للقتال" على تنظيم "داعش". وفي الوقت نفسه، فإن معظم الغالبية السنية في المنطقة ترى أن واشنطن تتحاز فعلياً إلى جانب إيران الشيعية وشركائها العراقيين الشيعية في حرب يزداد طابعها الطائفي، وتتمحور في سوريا والعراق.

الفقرات التي تطرقت إلى الشرق الأوسط في خطاب "حالة الاتحاد" جديرة بالاهتمام بسبب ما لم تناقشه بقدر ما هي بسبب ما ناقشته. فالرئيس لم يُشر إلى الدكتاتور الذي قال عنه قبل ثلاث سنوات أنه يجدر به التنحي (بشار الأسد)، ولا النظام العربي الأخير الذي استهدفته القوات الأمريكية (ليبيا)، ولا قصة الانتصار على الإرهاب لمرّة واحدة التي تحولت إلى قصة مريرة (اليمن)، ولا المبادرة الدبلوماسية التي شغلت ذات مرّة وزير خارجيته بدوام شبه كامل تقريباً (عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين). ومن جهة أخرى، لم يذكر اثنين من الأخبار الحسنة، وهما: العملية الديمقراطية السلمية التي تجري في تونس، ودعوة الرئيس المصري إلى الإصلاح في الإسلام.

وبالفعل، فإن الأمرين الوحيديين اللذين جذبا اهتماماً كبيراً في خطابه كانا: الحرب على تنظيم "الدولة الإسلامية"، والمفاوضات النووية مع إيران، ما يشير إلى أن هاتين المسألتين تحتكران بشكلٍ شبه كلي اهتمام الرئاسة بشؤون سياسة الشرق الأوسط هذه الأيام. وفي الواقع، إن التركيز على هذين الموضوعين يميل فقط إلى أن يؤكد ما يعتقد بالفعل الكثير من المحللين - ومعظم سكان الشرق الأوسط - وهو أن هاتين القضيتين مترابطتان بشكل وثيق. ومن المفارقات، أنه في اليوم نفسه الذي تغلب فيه الحوثيون المدعومون من إيران على القوات الحكومية في صنعاء ونعى الإعلام الإيراني جنرالاً إيرانياً "شهيداً" كان يعمل مع خلية إرهابية تابعة لـ "حزب الله" داخل سوريا، وصف الرئيس الأمريكي النقاد الذين يؤيدون التشدد في السياسة الأمريكية تجاه إيران بأنهم هم الذين يحاولون "الذهاب إلى الحرب".



تراجع أسعار النفط، وقيمة العملة، والقوة الوطنية

الكاتب: دانيال ملكيور

الناشر: فورن بولسي انستيتوت

٢٠١٥/١/٧

ترجمة: م.م. حسين باسم عبد الأمير

١٦

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية

الأعداد: ١١/٥١٠١

التصاميم العدوانية للرئيس الروسي فلاديمير بوتين. ولكن يجب على المرء أن يتذكر أن الحكومة الروسية لا تدفع على السلع والخدمات المحلية بالدولار الأمريكي، وإنما بالروبل الروسي، وأن أي انخفاض في قيمة الروبل الروسي مقابل الدولار الأمريكي يسمح لروسيا بجني المزيد من الروبلات من إيرادات النفط القائم على الدولار. ورغم ذلك، فإن الانخفاض المفاجئ في عملة أي بلد ممكن أن يعيث الفساد في الاقتصاد ككل بالنسبة لهذا البلد؛ لأنه - وبسبب المفاجئة - سوف يفشل في السماح للناس بالتكيف مع مزايا انخفاض قيمة العملة، قبل أن يشعروا بآثار الانخفاض السلبية. ونظرا لانخفاض قيمة الروبل الروسي - الذي انخفض جنبا إلى جنب مع أسعار النفط - فإن التأثير الحقيقي لانخفاض أسعار النفط يقترب من (٨٪) فقط، بدلا من (٢٥٪)، في حين أنه ما يزال يشكل تحديا كبيرا لميزانية الحكومة الروسية، وعقبة منخفضة أمام بوتين لتجاوزها.

وبالمثل، قد يتوقع المرء أن اليابان - حليف أمريكا الرئيس في آسيا - سوف تستفيد من الانخفاض في أسعار النفط. فاليابان تعتمد اعتمادا كلياً على واردات النفط، وإن أي انخفاض في أسعار النفط يعزز اقتصادها. وبالنظر إلى أن أسعار النفط قد انخفضت نحو (٥٠٪) على مدى الأشهر الستة الماضية، فإن

لقد تزعمت - في الخريف الماضي - عناوين الصحف الإشارة إلى "الرابحين والمُتضررين" من الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال النصف الثاني من العام، كما وأشارت إلى أن الولايات المتحدة وأصدقاءها سوف تستفيد من انخفاض أسعار النفط، وأن خصومها الأكثر تشددا سوف يتضررون. غير أن الصحيح - إلى حد ما - هو أن العناوين لم تسلط الضوء على القصة بأكملها.

منذ أن تم ربط الأسعار العالمية للنفط بالدولار الأمريكي، فإن سعر الصرف بين الدولار الأمريكي وعملة أي بلد آخر هي من المسائل التي يتم احتسابها عند السعي لمعرفة التأثير الحقيقي للتغيير في أسعار النفط على ذلك البلد. لناخذ روسيا على سبيل المثال، لقد قيل الكثير عن حقيقة أن نصف ميزانية الحكومة الروسية تقوم على عائدات النفط، لذا فيمكن للمرء أن يفترض، أنه ومع انخفاض أسعار النفط إلى نحو (٥٠٪) على مدى الأشهر الستة الماضية، فإن ميزانية الحكومة الروسية سوف تنكمش بنحو (٢٥٪)، وهو ما يعكس انخفاض الأسعار بنسبة (٥٠٪) من عائدات النفط على نصف ميزانيتها. إن من شأن هذا الانكماش سوف يرافق تداعيات كارثية بالنسبة للحكومة الروسية واقتصادها؛ نظرا للاعتماد الكبير على الإنفاق الحكومي، وذلك أدى إلى اعتقاد صانعي القرار في الغرب أنهم يمكن أن يماطلوا بسهولة



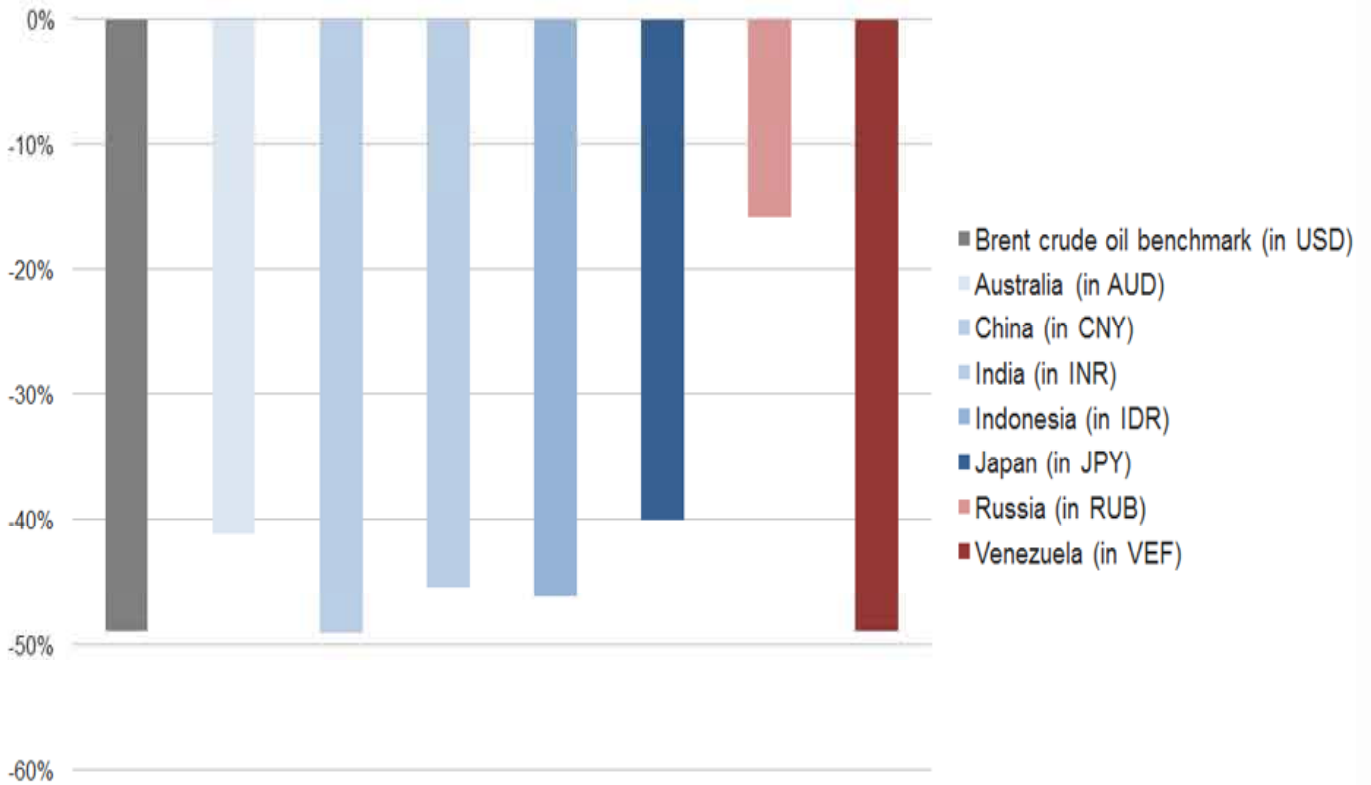
ومن المفارقات، أن الأسعار المنخفضة لمدخلات الطاقة جعلت من الصعب على الحكومة اليابانية تحقيق معدل التضخم المستهدف (٢٪)، والذي كانت طوكيو تؤمن بأنه سيساعد في إخراج البلاد من عقود طويلة من الركود الاقتصادي الانكماشية للبلاد.

وعليه، مثلما ظهر من حالي روسيا واليابان، يمكن القول **بأن التغيرات في أسعار صرف العملات تحدث تغييرا حقيقيا على تأثير التغيرات في أسعار النفط بالنسبة للاقتصاد الوطني للدول، سواء كانت دول مستوردة للنفط الخام (كتلك المظللة باللون الأزرق في الرسم البياني أدناه) أم المصدرة للنفط الخام (كتلك المظللة باللون الأحمر).**

اليابان استوردت نحو (١,٦) مليار برميل من النفط في عام ٢٠١٤، لذا فيمكن للمرء أن يفترض بطبيعة الحال بأن اليابان وفرت الآن مبلغا ماليا ضخما من شأنه أن يكون بمثابة الحافز المالي لاقتصادها، بما يجعل منها دولة أقوى وأكثر استعدادا لمواجهة الصين الصاعدة.

وقد حدث ذلك التوفير، ولكن ليس إلى درجة النصف المتوقعة؛ وذلك لأن قيمة الين الياباني تراجعت أيضا مقابل الدولار الأمريكي نحو (١٥٪) خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤، نتيجة لسياسة التيسير الكمي من قبل البنك المركزي الياباني، وهذا ما جعل اليابان تفقد خمس الاستفادة من انخفاض أسعار النفط لكي يكون معدل استفادتها (٤٠٪) بالنسبة للين.

Effect of Exchange Rate Movements on the Decline in Oil Prices in Local Currencies from June 15, 2014 to December 31, 2014



المسال المعد للتصدير إلى الخارج. بالنسبة لأستراليا فإن الوضع قد يكون أسوأ من ذلك، إذ إن الدولار الأسترالي انخفضت قيمته بنسبة (١٣٪) مقابل الدولار الأمريكي.

وأخيراً، فإن بعض البلدان الأخرى مثل فنزويلا، والتي ترتبط عملتها عملياً بالدولار الأمريكي، شعرت بالتأثير الكامل لهذا الانخفاض في أسعار النفط. لسوء حظ فنزويلا، فإنها تستورد معظم سلعها الاستهلاكية والصناعية بما فيها المواد الغذائية والملابس والآلات والمركبات... الخ، وإنها تتحمل الديون المحسوبة أساساً بالدولار الأمريكي. وعليه، فإن أي انخفاض في قيمة البوليفار الفنزويلي من شأنه أيضاً أن يتسبب في رفع تكاليف السلع وجعل الديون الأمريكية بالدولار كبيرة جداً. ولتجنب أزمة مالية، فقد سافر الرئيس الفنزويلي "نيكولاس مادورو" إلى الصين في الأسبوع الماضي. لقد وافقت الصين في الماضي على اتفاق "القرض مقابل النفط"، وبهذا الاتفاق تقدم الصين تمويلاً فورياً لفنزويلا في مقابل الحصول على شحنات النفط الفنزويلي المستقبلية.

ويختتم الكاتب مقاله بالقول: ومع حلول الأسبوع الأول من شهر يناير/ كانون الثاني من عام ٢٠١٥، فقد انخفضت أسعار خام برنت وغرب تكساس بشكل قياسي إلى (٥١ و ٤٨) دولاراً للبرميل على التوالي. طالما استمرت هذه الظروف، فإن البلدان المصدرة للنفط ستتضرر منها، وسوف تستفيد فقط الدول المستوردة للنفط. **ولكن لكي نفهم حقاً ما إذا كانت هذه الدول سوف تضعف أو تتقوى، وإلى أي درجة، فإن من الحكمة الانتظار أيضاً لرؤية نتائج مسارات عملاتها الوطنية.**

وبهذا الصدد فقد استفادت دول آسيا من الانخفاض في أسعار النفط، حيث تعد كل دول آسيا تقريباً مستورداً صافياً للنفط، وأهمها الصين، حيث ارتفعت قليلاً قيمة اليوان مقابل الدولار الأمريكي، وهذا ما سمح لها بتحقيق الاستفادة الكاملة من انخفاض أسعار النفط. في الواقع، استفادت بكين من هذه الفرصة بتعبئة احتياطي النفط الاستراتيجي بتكلفة أقل. كما استفادت من ذلك كل من الهند واندونيسيا، حيث انخفضت قيمة عملات كلا البلدين بأكثر من (٦٪)، وهو ما اتاح لهما الاقتراب من تحقيق الاستفادة من انخفاض أسعار النفط، وهذا بدوره سمح لبنوكها المركزية في تخفيض أسعار الفائدة لتحفيز اقتصاداتها من دون الحاجة إلى القلق من التضخم. كما أن انخفاض أسعار النفط مكن أيضاً رئيس الوزراء الهندي "نارندرا مودي" والرئيس الاندونيسي "جوكو ويدودو" بخفض دعم الوقود، والذي كان قد يستنزف خزائن الحكومة في الماضي، من دون غضب شعبي عارم. وبذلك تمكنت هذه الدول من تكريس المزيد من الموارد للبنى التحتية والدفاع، مثلما وعد قادة هذه الدول جمهورهم.

ومع ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط قد ساهم في انكماش بعض حلفاء الولايات المتحدة أيضاً. واحدة من هذه الدول أستراليا. فعلى الرغم من أن أستراليا مستوردة صافية للنفط، إلا أن لديها طموحات لتصبح من بين المصدرين الرائدة في العالم بالنسبة للغاز الطبيعي المسال. لكن أسعار الغاز الطبيعي المسال - والتي غالباً ما ترتبط بالنفط - فقد اتبعت أسعار النفط بالانخفاض، وذلك وضع أستراليا في خطر مواصلة تنمية قدراتها في إنتاج الغاز الطبيعي

لا خوف من أسعار النفط والانكماش

الكاتب: راميش يونور، من كبار محرري مجلة ناشونال ريفيو،

حيث غطى السياسة الوطنية والسياسة العامة لمدة (١٨) عاما.

معهد إنتربرايز الأميركي

٢٢ / كانون الأول / ٢٠١٤

ترجمة وتلخيص: م.م. مؤيد جبار حسن

عام ٢٠٠٨، لكنه ما زال خطأ. إن توقعات التضخم تتراجع؛ لأن الأسواق تتوقع من الاحتياطي الفيدرالي اعتماد سياسة محكمة على مدى العقد المقبل، أو توقع فترة كساد طويلة. إنها سبب لتحرير السياسة النقدية، إذ كان الهبوط بسبب أن الأسواق تتوقع وفرة في الطاقة، وهذا مدعاة للاحتفال.

هناك مسألتان تستحق الذكر: الأولى، هو أنه على الرغم من عدم ظهور أي ضعف في الاقتصاد الأمريكي نتيجة انخفاض أسعار النفط، فإن الضعف لدى الدول الأخرى قد يكون عاملا مؤثرا، ولكن هذا سبب لتخفيف السياسة المالية في مكان آخر، وليس في الولايات المتحدة. الثانية، هو أن هناك حجة معقولة، وهي أن السياسة النقدية في الولايات المتحدة لديها متسع ضيق أمام انخفاض الأسعار هذا. إذا كان هذا صحيحا، فإضافة المزيد من الضغوط لتحرير تلك السياسة، حتى لو كانت هذه الضغوط تستند على قلق خاطئ، قد لا يكون سيئا.

إذا كانت الأوضاع المالية في الواقع شديدة، فإنه قد لا يكون سيئا الخوف من الانكماش و ممارسة ضغوط تعويضية على البنك المركزي. وهذا الخوف مضلل، قد يجعل البنك الاحتياطي الفيدرالي يقلل من احتمال رفع أسعار الفائدة قبل الأوان.

يرى الكاتب أن معظم الأميركيين سعداء بتراجع أسعار النفط، وهذا يساعد المستهلكين، في حين يؤدي الأنظمة السيئة في الخارج. ولكن بعضهم قلقون من أن هذا الانخفاض سوف يلقي الولايات المتحدة في دورة من الانكماش الضار. ليس ثمة حاجة لهذه الكأبة، فالانكماش ليس شيئا يجب أن نخشاه.

ما يهم هو ما يسببه انخفاض الأسعار: زيادة في الإنتاج أو انخفاض في النشاط الاقتصادي. فقط في الحالة الثانية هناك خطر جدي، و مجلس الاحتياطي الاتحادي سيحاول الاستجابة له. وبالمثل، ارتفاع الأسعار سيكون مؤشرا على أن السياسة النقدية فضفاضة جدا، ويمكن أن تنعكس أيضا على انخفاض الإنتاجية.

ولذلك، فإن التغيرات في مستوى الأسعار، أو التغيرات المرتقبة في ذلك، يمكن أن تؤدي بسهولة لإرباك البنوك المركزية. الارتفاع غير العادي في أسعار النفط، الكثير منه ناجم عن تعطل الإمدادات، مما أدى إلى قلق الاحتياطي الفيدرالي بشأن التضخم في عام ٢٠٠٨، والذي كان أحد أسباب بطء الاستجابة للأزمة المالية.

ويعتقد يونور أن الهبوط الحالي في أسعار النفط خلق تحيزا في الاتجاه المعاكس، إذ أثار المخاوف من الانكماش وقاد الدعوة لسياسة نقدية أكثر مرونة. رد الفعل هذا أقل احتمالية لإثبات الكارثة من خطأ



نهاية أوبك

جورج باري

معهد بروكنز

٢٠١٥/١/١٤

ترجمة وتلخيص: م.م. حيدررضا محمد

في السوق، إذ إن انخفاض الأسعار قد يجبر بعض الحقول ذات التكلفة العالية لإغلاقها في وقت سابق لما كان مخطط لها، وكذلك ربما إلغاء كثير من مشاريع الحفر الجديدة.

وجاء معظم إنتاج النفط الجديد في الولايات المتحدة من النفط الصخري، وكذلك الرمال القيرية في كندا، وكان هذا بفضل التكنولوجيا الجديدة التي أحدثت ثورة صناعية، إلا أن كلا البلدين يُعدان من البلدان

العالية الكلفة، التي تحتاج إلى عمليات استثمار ضخمة، ولذلك من المرجح أن يتأثر إنتاج هذا النوع بسبب أسعار النفط. إن هذا التعديل جار بالفعل، وإنه سيتم تخفيض إنتاج النفط في وقت لاحق من هذا العام وما بعده. ولكن

في المستقبل القريب سوف يستمر إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية في النمو، حيث إن آبار النفط التي بدأت العام الماضي قد اكتملت. وفي الوقت الحالي، سوف يستمر إنتاج النفط بتجاوز الطلب والمخزونات من النفط والمنتجات النفطية، والتي هي بالفعل عند مستويات مرتفعة تاريخياً، وسوف يزيد؛ ولذلك سوف يستمر اتجاه الأسعار بالانخفاض على المدى القريب.



استهل الباحث الأمريكي مقاله بالقول: في وقت مبكر من الخريف الماضي، عندما كانت أسعار النفط قد انخفضت بنحو (٢٥ \$) للبرميل، وكان واضحاً أن الانخفاض حدث بصورة مؤقتة، كان السؤال الكبير، هو إلى أي مدى ستخفيض الأسعار، والتي من شأنها أن تعتمد على ما إذا كانت المملكة العربية السعودية وشركاؤها في أوبك سيدعمون الأسعار العالمية من خلال خفض إنتاجهم. وفي هذا الشتاء كانت لنا إجابة، من خلال ما قاله

السعوديون ولم يفعلوه، إذ إنهم طلبوا من الولايات المتحدة وغيرها خفض الإنتاج قبل أن تفعل هي من تلقاء نفسها. وهذه هي نهاية لمنظمة أوبك المصدرة للنفط، إذ سيبقى سوق النفط في حالة من الفوضى لبعض الوقت.

وانخفضت أسعار النفط أكثر بعد أن قال وزير النفط الاماراتي، أن أوبك ستبقي على إنتاجها دون تغيير، وستتكيف الأسواق على هذا الوضع الجديد، ولكن ليس سريعاً. معظم التعديلات ينبغي أن تأتي من انخفاض إنتاج النفط بسبب الاستهلاك الكبير الذي يعتمد على النفط من مركبات وطائرات. ولهذا فإن معظم التعديلات يجب أن تأتي من جانب العرض

على الاقتصاد والجغرافية السياسية العالمية سيكون كبيرا ومتنوعا، حتى لو كان ذلك على مدى السنوات القليلة المقبلة، وأسعار النفط استعادة عافيتها عن المستويات الحالية لتكون ما بين (\$٦٠ - \$٧٠) للبرميل، فإن هذا أيضا مازال يحافظ على انخفاض أكثر من (١) ترليون دولار سنويا من مستوى صيف العام الماضي من عائدات النفط وتكاليف المستخدمين للنفط.

ويختتم الكاتب مقاله بالقول: إن بعض الآثار هي موضع ترحيب، وأخرى لا. فبالنسبة لروسيا - والتي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط لميزانيتها - فإن انخفاض النفط هو كارثة مالية لها. وقد تم ذلك بالفعل، فقد وصلت قيمة الروبل إلى النصف. كذلك الإرهابيون في الشرق الأوسط يتسلحون من عائدات النفط. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، كثيرا ما يتم تمويل تطوير حقول الصخر الزيتي من اعتمادات البنوك وصناديق السندات ذات العائدات العالية. إلى جانب هذه المضاعفات، بعضها جيد وآخر ليس كذلك، وأثر إيجابي آخر لا لبس فيه من انخفاض



أسعار النفط، سيكون دفعا للقوة الشرائية في العالم في وقت دعت الحاجة إلى هذا بشدة.

ويشير الكاتب إلى أن احتمالات التغيير قد بدأت على جانب الطلب وانخفاض أسعار النفط، وستضعف



الحوافز رأس المال على المواد الأقل استهلاكاً للوقود. ففي السنوات الماضية تحركت شركات الطيران لطلب طائرات أقل استهلاكاً للوقود، وكذلك المستهلكون يميلون إلى السيارات الأكثر كفاءة في استهلاك الوقود. ولكن بحلول أواخر العام الماضي، ألغت شركات الطيران طلبيات لطائرات جديدة، ومبيعات سيارات الدفع الرباعي والشاحنات الصغيرة ارتفعت. إن هذه الآثار ستكون بسيطة، إلا أنه لا مبرر لها؛ وذلك لنظرة حركة حماية البيئة في استهلاك الوقود. وباستثناء بعض التعطيل في الإمدادات من البلدان الغير متطورة اقتصادياً، فإن التعديل الرئيس لاختلال التوازن في سوق النفط العالمي يجب أن يأتي من تخفيضات إنتاج النفط في العالم. يجب أن تتعافى الأسعار خلال هذا الشتاء، والتي تعكس الزيادة المستمرة في إنتاج النفط في أمريكا الشمالية، إلا أن إبقاء أسعار النفط أقل بكثير من (\$ ١٠٠) للبرميل، سيؤدي إلى الحد من إنتاج النفط العالمي الكلفة.

وإذا بقيت الأسعار منخفضة، فإن الآثار المترتبة

الاعتداءات الأخيرة في باريس: "ثلاثة أجيال من الجهاديين"

جان بيير فيليو: أستاذ دراسات الشرق الأوسط في قسم

العلوم السياسية في "كلية باريس" للشؤون الدولية

ترجمة: معهد واشنطن

١٥ / كانون الثاني / ٢٠١٥

عرض وتلخيص: م.م. ميثاق مناحي

هناك ثلاثة أجيال من الجهاديين، تتغذى كلها من النزاعات القائمة في الشرق الأوسط، وهي: جيل التسعينات المرتكز على أحداث الجزائر، والشبكات المنبثقة من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين المحفزة من قبل أحداث العراق، والجهاد العالمي الذي برز في العقد الحالي على خلفية المنافسة الشرسة بين تنظيمي (القاعدة) و(داعش). وهذه الظاهرة تسلط الضوء على الكيفية التي تم فيها تصدير النزاعات الأجنبية من العالم العربي إلى فرنسا، ويعود ذلك - جزئياً - إلى سياسات الأسد والرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، اللذين احتضنا الجهاديين لإقناع الغرب أنه لا بد من إبقائهما في السلطة. فالإبقاء على الديكتاتوريين لا يساهم إلا في تقوية الجهاديين.

العراق منذ عام ٢٠٠٤، حتى تفككها عام ٢٠٠٥. وعد التونسي الفرنسي أبو بكر الحكيم الشخصية الرئيسية في هذه الشبكة، الذي التحق قبل الغزو الأمريكي للعراق بـ (الفيلق العربي) التابع لصدام حسين، والذي كان يضم أفراداً موالين للنظام.

وبعد سقوط صدام، خضع أبو بكر الحكيم وشركاؤه لتدريب على أيدي ضباط سابقين في المخابرات العراقية، وقد تبعوهم ليصبحوا جهاديين ناشطين في مدينة الفلوجة، معقل الفرع العراقي لتنظيم (القاعدة). ولقي رضوان الحكيم - وهو شقيق أبو بكر - حتفه هناك إثر قصف أمريكي استهدف المدينة في شهر تموز/ عام ٢٠٠٤، بينما أقام أبو بكر الحكيم تعاوناً متيناً مع الشرطة السرية التابعة لبشار الأسد، نظراً لمروره المتكرر عبر سوريا.

ونظراً لخبرته في القتال، بات أبو بكر الحكيم قدوة لـ

يستهل الكاتب مقاله بالحديث عن الشبكة الإرهابية التي نفذت الاعتداء الإرهابي في باريس. وهي الشبكة المسؤولة عن مقتل سبعة عشر شخصاً في باريس، وتضم مجموعة مقلقة مؤلفة من ثلاثة أجيال من الجهاديين، تتغذى كلها من النزاعات القائمة في الشرق الأوسط، وهي: جيل التسعينات المرتكز على أحداث الجزائر، والشبكات المنبثقة من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين المحفزة من قبل أحداث العراق، والجهاد العالمي الذي برز في العقد الحالي على خلفية المنافسة الشرسة بين تنظيمي (القاعدة) و(الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش").

وتقع في صلب هذه المجموعة الخطرة (خلية الدائرة الـ ١٩) أو شبكة (بوت شومون)، التي نشطت في إرسال متطوعين لمحاربة القوات الأمريكية في

سراحه، انضم شريف إلى شقيقه سعيد في اليمن، حيث خضعا لتدريب على أيدي تنظيم (القاعدة في شبه جزيرة العرب) بتوجيه من الإمام الأمريكي - اليمني أنور العولقي (الذي قُتل في غارة جوية نفذتها طائرة بدون طيار تابعة لوكالة المخابرات المركزية في أيلول / ٢٠١١).

وستتكشف على الأرجح عما قريب الروابط بين الحكيم و تنظيم (الدولة الإسلامية) من جهة والشقيقين كواشي، المسؤولين عن مجزرة "شارلي ابدو" من جهة أخرى، علماً أن شريف وسعيد الكواشي قد وجها تحية تقدير للعولقي وتنظيم (القاعدة في شبه جزيرة العرب) بعد تنفيذ عملية القتل. ولكن كوليبالي - الذي قتل أربعة مواطنين يهود وشرطية واحدة في هجومين منفصلين - كان قد أعلن ولاءه بصراحة لتنظيم (الدولة الإسلامية) وخليفته أبي بكر البغدادي في شريط الفيديو الذي نُشر بعد وفاته، فيما كانت شريكته قد قصدت أراضي خاضعة لسيطرة التنظيم في سوريا.

وهذه الظاهرة العابرة تسلط الضوء على الكيفية التي تم فيها تصدير النزاعات الأجنبية من العالم العربي إلى فرنسا. ويعود ذلك - جزئياً - إلى سياسات الأسد والرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، اللذين احتضنا الجهاديين لإقناع الغرب أنه لا بد من إبقائهما في السلطة. وقد تم للتو دفع ثمن هذه المعادلة المشؤومة بدماء الضحايا الفرنسيين. فالإبقاء على الديكتاتوريين لا يساهم إلا في تقوية الجهاديين، وهذه عبرة أخرى يمكن استخلاصها من أحداث باريس المأساوية.

"رفاقه" في شبكة (بوت شومون)، بمن فيهم شريف كواشي وشقيقه الأكبر سناً سعيد كواشي. وقد أُلقي القبض على أبو بكر الحكيم وشريف كواشي في عام ٢٠٠٥، وحُكم عليهما بالسجن في عام ٢٠٠٨، فضلا على خمسة من شركائهم. وتخلّى بعضهم عن التطرف خلال فترة سجنهم، من بينهم فريد بنيتو، وهو "الزعيم الروحي" للشبكة، الذي لم يغادر فرنسا قط. غير أن أبو بكر الحكيم وشريف كواشي بقيا يتطلعان إلى بعض زملائهم المعتقلين، بمن فيهم الجهادي الجزائري إسماعيل عيط علي بلقاسم، الذي سُجن على خلفية مشاركته في الهجوم الإرهابي الذي طال شبكة المترو في باريس في تشرين الأول عام ١٩٩٥.

وهكذا قام أبو بكر الحكيم وشريف كواشي بسد الفجوة بين جيلهما "العراقي" وأسلافهم من "الجزائريين". وبعد بضع سنوات على إطلاق سراحهما، انخرطا في الجهاد العالمي بعد أن بلغ أوجه. وفي الفترة التي تلت حكم بن علي في تونس، أعدّ الحكيم فرق "كوماندوز" جهادية اغتالت قائدين يساريين بارزين في شباط وتموز عام ٢٠١٣، مهددةً بذلك لفترة الانتقال الديمقراطي في البلاد. وانتظر الحكيم حتى الأيام الأخيرة من عام ٢٠١٤، ليتبنّى من شمال سوريا عملية الاغتيال المزدوجة باسم تنظيم (الدولة الإسلامية).

وفي غضون ذلك، خطط شريف كواشي مع أميدي كوليبالي - وهو مجرم تمت إعادة تأهيله - لعملية فرار عيط علي بلقاسم، إلا أن المخطط أحبط في أيار / ٢٠١٠، وسُجن كوليبالي لغاية آذار / ٢٠١٤، فيما اعتُقل شريف كواشي لفترة وجيزة. وبعد إطلاق





لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الإلكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز